

بين الدعم والدعم

للأستاذ علي النجدي نايف

وتضعيف العين في هذا المقام أخرى أن يكون أسبق إلى الذهن من التخفيف عند من لا يعرف الرأي فيه ، لأن الدعم في واقع الحياة عمل فيه من معنى القوة ، والتضعيف أشبه به وأدل عليه .

وهذه خلاصة ما جاء عن الدعم في كل من الأساس ، والمصباح ، واللسان وتاج العروس ، وأقرب الموارد ، والمنجد : « دعمه كمنعه دعماً : مال فأقامه . وبيت مدعوم : يميل فيريد أن يقع ، فتسند إليه ما يستمسك به ، ويقال دعمت فلاناً : أعنته وقويته . ولا دعم بي : لا قوة ولا تماسك . » على أن المعجم الوسيط تفرد وحده بذكر دعم المشدد العين وقد رجعت إلى أصوله لعل أعرف منها الوجه الذي ذهب به إليه ، ولكنني لم أجد هناك أثراً لهذا ولا خبراً . كأن الأمر كان اجتهاداً اجتهاده الوسيط فرضي عنه واطمأن إليه ، في بحث لم يقدر له أن يكتب في أصول الوسيط .

ولم يفتني في متابعة الفعل أن أرجع إليه في المخصص لابن سيده ، فإذا فيه هنا

الدعم والتدعيم مصدران يذكرا كثيراً في لغة العصرهما والفعالان اللذان يتصرفان منهما ، للتعبير عن معنى العون والقوة ، فيقال مثلاً في شئون الأبنية : دعم البناء الجدار دعماً ، أو دعمه تدعيماً . ويقال في شئون التموين : تدعم الدولة السلع دعماً أو تدعمها تدعيماً .

وهكذا يتوارد الفعالان معنى واحداً على سواء ، كدأب كثير من الألفاظ التي تشترك في مادة البنية ، ولا يفرق بينهما في الشكل والحرس إلا يسير . لكن بعض نقاد اللغة ينكرون دعم المشدد العين ، وينهون عن استعماله ، لا بغيا عليه ولا احتضاماً لحقه في الحياة ، ولكن لأنهم يرون المعاجم المتداولة بيننا تغفل ذكره وتقصّر الحديث في مادته على دعم الجرد ، كأن المضعف قد أقحم على العربية إقحاماً وأوتى فيها محلاً ليس له ولا هو منه في شيء .

ويبدو أن الذي يسر له ذلك وأعانه عليه ، أن الفعلين سواء في الرسم والقراءة ،

ليتبيين موقعه ، ويعلم أنه مسوق إليه ومختص به . ففي الأسلوبين اللذين ذكرناهما في صدر هذه الكلمة ، يبدو المنزل في أولها هو الذي تناوله الدعم ، فعمل عمله فيه ، لا خفاء في هذا ولا غموض .

وأما الأسلوب الثاني - وهو الذي يؤثر الناس ذكره في لغة التموين - فقد وجه التدعيم فيه إلى السلع فشابه شيء من الخفاء يحمل على التوقف والمساءلة، لأن السلع لا حاجة بها إلى الدعم ولا صلة لها به، ففي التدعيم من معنى القوة والعون ، ولها منهما نصيب يجعلها في غنى عنهما بما أوتيت في أسعارها من تمرد وانطلاق تأتي معهما أن تنزل على حكم أو تستجيب لدعوة، يزيد من بغيا وشدها أحوال غير مواتيية ، وعوامل مؤثرة تذبعت من هنا أو تفد من هناك .

فأحس الناس بضيق العيش ، حتى ما يكاد المرء يبلغ حاجته من السلع بغير عناء كثير أو قليل ، فلم يكن بد من أن تنهض الدولة بواجبها ، وتدبر الأمر بما يخفف عن الناس وييسر لهم أسباب العيش ، فكان الدعم هو الرسيالة والعلاج ، تنوب به الدولة عنهم في أداء بعض أسعار السلع ، لعلها تطامن شموخها ، وتلين من شدتها

النص، نقلا عن صاحب العين . قال : « دَعَمْتُ الحائِط ونحوه أدَعَمَهُ دعما ، ودَعَمْتُهُ إذا مال فأقمتُه بخشبة أو نحوها . واسم ما دَعَمْتُهُ به : الدَّعْمَةُ ، والجمع دِعَمٌ » (١) .

ويلاحظ أن الفعلين قد ذكرا في هذا النص مضبوطين بالشكل ضبطا تاما ، وأن أولهما قد ذكر مصدره معه ، وهو مع الضبط يدلان دلالة قاطعة على أنه دعم الخفف . أما الفعل الآخر فلم يذكر مصدره معه ، لكنه ذكر مرتين مضبوطاً ضبطا كاملا ، ثم عطف على الأول ، وما كان ليعطف عليه لو أنه كان الخفف ، لأن الشيء لا يعطف على نفسه ، فثبت أنه دعم المشدد العين ، فيكون قد ذكر في معجمي العين والمخصص ، ذكره الأول أصلا وذكره الآخر نقلا عنه ، فلا ينال إذن من صحته أن المعاجم المتداولة قد أغفلت ذكره ، وحسبه اعترافا به وإقراراً له ، أنه ذكر في هذين المعجمين ، وإذن يكون صحيحا ولا مانع من استعماله كقرينه المجرد ، والناس حيا لها وما يمتارون ، ولا مانع أيضا أن يقر بمكانه في المعجم الوسيط .

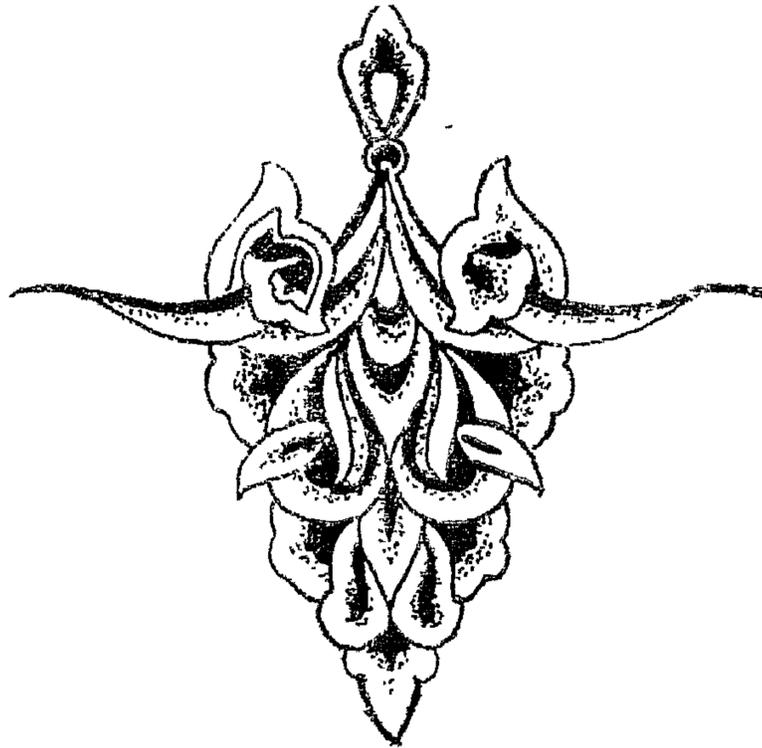
وبعد فإن الفعل دعم ، مخففا أو مثقلا ، حقه أيما ذكر أن يوجه إلى المتصود به دون غيره ، مثله في ذلك كمثل كل فعل متعد

(١) المخصص ٥ : ١٢٩

قال تعالى : (فلا تمكُ في مِرْيَةٍ مما يعبد
 هؤلاء)^(١) أى لا تك في مِرْيَةٍ من سوء
 عاقبة عبادتهم ، وقال : (هل ينظرون إلا
 أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام)^(٢) أى إلا
 أن يأتيهم أمر الله . وقال : (ربنا وآتنا ما
 وعدتنا على رسلك) أى على تصديق
 رسلك ، أو على ألسنتهم .

علي النجدي ناصف
 عضو المجمع

فالتدعيم إذن ليس للسلع ، ولكنه
 لمستهلكيها ، هم أصحابه والمستحقون له .
 وإذن يكون في أسلوب تدعيم السلع مضافاً
 محذوفاً، إذا ذكر فيه كان نصته هو : تدعيم
 الدولة مستهلكي السلع . وحذف المضاف
 كثير في العربية، يشير المقام إليه ، فإذا هو
 محذوف كـمذكور . وفي القرآن الكريم
 قدر صالح منه :



(١) سورة هود : ١٠٩ (٢) سورة البقرة : ٢١٠ (٣) سورة آل عمران : ١٩٤